مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثامن والسبعون (أغسطس ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الثامن والسبعون - أغسطس ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
د. محمد عبدالباسط العناني (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير

ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانداـنوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر
أمل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. نبيل رشاد د. تامر سعد الحيت

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
  جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٨

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات الآثارية:**	
١- **مسجد الزمالك «دراسة أثرية فنية مقارنـة»** ..... الباحثة/ كريمة حسين أحمد نصر	٣-٤٢
• **الدراسات التاريخية:**	
٢- **التبـادل التجـاري بـين مصـر واسـتراليا (١٩٥٢ – ١٩٨٨م) وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين البلدين** ..... د. عرفة محمود مصطفى محمد	٤٥-١٠٠
٣- **السلام البنيوي في العراق «دراسة في نظرية جوهان غالتونج للســـلام»** ..... د.باسم علي خريسان	١٠١-١٢٠
• **الدراسات الاجتماعية:**	
٤- **العوامل الاجتماعية والسياسية المؤثرة في بنـاء ثقـة المـواطن المصري في وسائل الإعلام الراهن (دراسـة سوسـيولوجية)** ..... الباحث/ عبد الله حامد عمر	١٢٣-١٥٢
• **دراسات اللغة العربية:**	
٥- **المصدر المستوفي لشروط النَّصب على المفعول له في حالـة الجرّ «دراسة تحليليّـة فـي الاصـطلاح النحـويّ»** ..... أ.م.د.عقيل رحيم علي اللامي	١٥٥-١٧٦

تابع محتويات العدد ٧٨

- **الدراسات الإعلامية:**

٦- العوامل المؤثرة على التجارة الإلكترونية «دراسة مقارنة بين المجتمع المصري والسعودي» ١٧٩-٢٠٨

الباحثة/ آلاء مصطفي عبد الرؤوف

- **الدراسات الفنية:**

٧- استلهام رموز الفن الإفريقي لإثراء المشغولة الفنية معرض فنى مُنظَّر (رؤية وتواصل) القيم الجمالية لتوظيف فلسفة الفن الإفريقي في مشغولات فنية مستحدثة .....

٢١١-٢٤٤

د. إيمان محمد وجدى عزت قاسم

٨- التحديات التي تواجه عروض المسرح الكنسي في مصر ٢٤٥-٢٦٦

الباحث/ إيهاب صبحى خير تادرس

- **الدراسات القانونية:**

٩- موقفُ الفقهِ الإسلامي والقانونِ المقارن من موتِ الدّماغ ٢٦٩-٣٣٤

الباحث/ جهاد محمود عبد المبدي عمر

١٠- دور شرطة البيئة والمسطحات في حماية مياه نهر النيل من التلوث ٣٣٥-٣٧٨

الباحث/ حازم محمد شكري

التبادل التجارى بين مصر واستراليا (١٩٥٢-١٩٨٨م) وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين البلدين

د. عرفة محمود مصطفى محمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب- جامعة أسوان

arafamahmoud23@yahoo.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع " التبادل التجارى بين مصر وأستراليا (١٩٥٢-١٩٨٨م) وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين البلدين"، حيث تميز دور مصر الخارجى فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢م بالتنوع والانتشار منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ويعد العامل الاقتصادى من العوامل الأساسية المهمة فى تدعيم العلاقات بين مصر وأستراليا وأداة لتقريب المسافة بينهما. وتم التبادل التجارى بين البلدين منذ عام ١٩٥٢م حتى توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين بشأن توريد القمح عام ١٩٨٨م، وكان لهذا الاتفاق انعكاسات على العلاقات الاقتصادية بين البلدين؛ حيث كان البداية الحقيقية للمزيد من الاتفاقيات والبروتوكولات بين مصر وأستراليا.

Abstract:

This research deals with " Trade exchange between Egypt and Australia (1952-1988)". After July 1952 revolution, Egypt's external role was characterized by diversification and spread since the 1950s and 1960s. The economic factors were essential in the relations between Egypt and Australia. As a tool for bridging the gap between the two countries. Trade exchange took place between the two countries since 1952 until the signing of the trade agreement between them in 1988. This agreement had some effects on the economic relations between the two countries. This was the real beginning towards more agreements and protocols between both of Egypt and Australia.

LIST OF ABBREVIATIONS قائمة المختصرات

- A.L.P = Australian Labor Party حزب العمال الاسترالى

- A.W.B = Australian Wheat Boardمجلس القمح الاسترالى

- S.C.A.A.P = Special Commonwealth Assistance Plan for Africa

مشروع الكومنولث الاسترالى لمساعدة أفريقيا

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية فى الاقتصاد القومى لجميع بلدان العالم، سواء البلدان المتقدمة، أو البلاد النامية، فهى تسهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية فى تنمية الدخل القومى، وبالتالى تسهم فى رفع مستوى المعيشة لهذه البلاد(١). فالأسواق الخارجية امتداد طبيعى للأسواق المحلية، وعلى ذلك فاتساع هذه الأسواق أمام منتجاتنا الوطنية يساعد قطاعات الإنتاج على التمتع بأهم مزايا الإنتاج الكبير؛ نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث، مما يؤدى فى النهاية إلى النهوض بمستويات الإنتاج، وزيادة معدلات الدخل القومى(٢). ومن جانب آخر فإن الاستيراد يسهم –أيضًا– بدوره فى زيادة معدلات النمو بتمكينه للاقتصاد القومى من مواجهة أعباء تنميته، سواء فى شكل توفير احتياجات القطاعات المختلفة من السلع الإنتاجية، أو توفير احتياجات القوة البشرية العاملة من السلع الاستهلاكية الضرورية، على أن أهم ما فى التجارة الخارجية هى أنها عنصر موازنة ضرورى لعملية التنمية ذاتها، فقيامها بتصريف فائض الإنتاج، وتوفيرها للسلع اللازمة على النحو المذكور، يكفل للقطاعات المختلفة نموًا ثابتًا مطردًا، وهنا يبرز أهم دور للتجارة الخارجية، وهو قيامها بتصحيح الاختلال الذى قد ينشأ عن نمو غير متوازن للقطاعات المختلفة(٣).

على الرغم من بُعد المسافة بين مصر واستراليا، إلا أنه قامت العلاقات التجارية بين البلدين؛ ويرجع ذلك إلى تميز دور مصر الخارجى بالتنوع والانتشار منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وترجع أهمية البحث إلي أنه بحث اقتصادي يرصد حركة التبادل التجارى بين مصر واستراليا (١٩٥٢– ١٩٨٨م)، أي منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وحتى توقيع الاتفاق التجارى بين مصر واستراليا فى يناير ١٩٨٨م بشأن توريد القمح.

– أولًا: نشأة العلاقات بين مصر وأستراليا(٤):

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤م، سارعت أستراليا(٥) إلى تقديم جنود للخدمة تحت إمرة القيادة البريطانية فى الحملات على ألمانيا وأوروبا(٦)، وقد شكلت أستراليا فرقة مشاة وفيلق خيالة خفيفة، وجميعهم من المتطوعين وأبحر هؤلاء نحو بريطانيا، وعبروا قناة السويس فى نوفمبر ١٩١٤م. وقد نزلت القوات الأسترالية على الشواطئ، وبدؤوا تدريبهم فى مصر التى كانت فى ذلك الوقت تحت الحماية البريطانية منذ ١٨ ديسمبر ١٩١٤م، وكانت مصر أول أرض وثقافة أجنبيتين شهدهما آلاف الشباب الأستراليين فى منطقة الشرق الأوسط(٧). وفى الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩– ١٩٤٥م) عادت أستراليا من جديد للمشاركة الفاعلة فى العمليات بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك لأسباب تشبه تلك التى كانت سائدة فى الحرب العالمية الأولى، وقد وفرت قناة السويس حلقة وصل بين بريطانيا والهند وأستراليا، وأرسلت أستراليا قوة مؤلفة من ثلاث فرق مشاة إلى مصر وفلسطين، وقد بقيت القوات الأسترالية فى منطقة الشرق الأوسط خلال عام ١٩٤٢م، وشاركت هذه القوات فى معارك العلمين الواسعة النطاق والمهمة على الطرق الموصلة إلى القاهرة والإسكندرية من جهة الغرب فى النصف الثانى من عام ١٩٤٢م(٨).

وفى مارس ١٩٥٠م قامت أستراليا بافتتاح سفارة لها فى القاهرة، باعتبارها أول سفارة أسترالية فى الشرق الأوسط، ومنذ ذلك العام بدأت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين مصر وأستراليا(٩).

ظلت قناة السويس لها أهمية بالنسبة للجانب الأسترالى، فعندما بدأت الحكومة المصرية عام ١٩٥٦م بوضع خطة لتأميم قناة السويس دعمت الحكومة الأسترالية بقوة البريطانيين فى محاولاتهم منع التأميم، لكن الدعم كان دبلوماسيًا فى المقام الأول(١٠)، وقد بلغ اهتمام الحكومة الأسترالية بأزمة تأميم قناة السويس حد الوساطة السياسية

المتحيزة خلال الاتصالات الدولية التى سبقت الاعتداء المسلح، تأمينًا للطريق الاقتصادى لتجارتها الواسعة مع العالم الغربى(١١). حيث كان رئيس الوزراء الأسترالى روبرت منزيس R.Menzies (١٩٤٩ -١٩٧٢م) يأمل أن يعقد صفقة مع الرئيس المصرى جمال عبدالناصر(١٢)، ولم تتعد مشاركة أستراليا ذلك إلى مساعدة بريطانيا بقوات عسكرية.

والجدير بالذكر فى هذا الصدد فيما يخص أثر أزمة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م على التجارة الخارجية الأسترالية أن رئيس وزراء أستراليا روبرت منزيس قال فى جلسة البرلمان الأسترالى فى سبتمبر ١٩٥٦م: " أنه يجب الأخذ فى الأعتبار أن غلق قناة السويس أمام التجارة العالمية سيكون عاملًا جوهريًا فى البطالة والانهيار المالى والاقتصادى فى بريطانيا، كذلك سيكون عاملًا مؤثرًا على التجارة الأسترالية"(١٣).

تُعد أستراليا اليوم دولة محظوظة لاحتواء مدنها الرئيسة على أكثر من اثنى عشر ممثلًا رسميًا من الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية، مما يمنح أستراليا أو الشرق الأوسط وسيلة للحوار على جميع المستويات الحكومية، وبين الحكومة والمنشآت التجارية(١٤). توجد علاقات تجارية ضخمة بين أستراليا ومنطقة الشرق الأوسط، وكانت ومازالت قناة السويس تمثل حلقة وصل بين أستراليا وأوروبا(١٥)؛ حيث أن مصر بالنسبة لأستراليا من وجهة نظر تجارتها الخارجية هى قناة السويس(١٦)؛ لكونها الشريان الحيوى الذى يصل أستراليا بالحضارة الأم فى غرب أوروبا، حيث تركزت أسباب النهضة الصناعية التى اعتمدت عليها أستراليا فى تنمية اقتصادها فى ذلك الوقت(١٧).

– ثانيًا: البعثات التجارية:

تعالج هذه النقطة البعثات التجارية التى قامت بين مصر وأستراليا؛ وذلك لأن هذه البعثات كانت هى المحرك الأساس لحجم التبادل التجارى والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وجاء التحرك الاقتصادى من قبل كل دولة على أساس التقارير التى قدمتها هذه البعثات.

قامت البعثة الاقتصادية الأسترالية بزيارة القاهرة فى يناير ١٩٦٢م لتوطيد التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى مع مصر، وقد اهتمت هذه البعثة بقطاعات القطن والغزل والمنسوجات والسياحة، وكان من نتائج هذه الزيارة أن وجهت الحكومة الأسترالية الدعوة للحكومة المصرية لزيارة بعثة تجارية مصرية لأستراليا، ونزولها فى ضيافتها مدة تتروح ما بين ثلاثة وأربعة أسابيع(١٨).

وفى ٧ مايو ١٩٦٢م قدمت وزارة الاقتصاد والتجارة المصرية مذكرة إلى السيد رئيس الجمهورية بشأن تشكيل البعثة التجارية المصرية التى تقوم بزيارة أستراليا، والهدف من ذلك معرفة واستطلاع الأسواق فى أستراليا، ومعرفة مدى إمكانية استيعاب هذه الأسواق بالمنتجات المصرية، ودراسة إمكانية التبادل التجارى ومحاولة عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين الشركات والمؤسسات فى كل من البلدين(١٩). وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦٢ بإرسال البعثة الاقتصادية المصرية إلى أستراليا(٢٠)، وسافرت البعثة إلى أستراليا فى أول يونيو عام ١٩٦٢م، وزيارة البعثة الاقتصادية المصرية لكانبرا Canbera(٢١) عاصمة أستراليا فى عام ١٩٦٢م هدفها التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين البلدين؛ وقد بدأ التفكير لإرسال هذه البعثة فى نفس العام وذلك لمعرفة احتياجات السوق المصرى من القارة الأسترالية(٢٢). وقد تكونت البعثة من ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة المصرية، وأيضًا العديد من المندوبين عن شركات الغزل والنسيج المصرية. ومن هنا فقد ضمت البعثة أعضاء

حكوميين يمثلون الحكومة المصرية، وآخرين يمثلون الشركات المصرية؛ والهدف من ذلك التعرف على السوق الأسترالى(٢٣).

وكان معظم ممثلى الشركات الذين ذهبوا مع البعثة الاقتصادية يمثلون شركات الغزل والنسيج المصرية؛ لأنه فى ذلك الوقت كانت هذه الصناعة هى الصناعة المزدهرة فى مصر، وكانت تلك الصناعة تنقص السوق الأسترالى، والبعض الآخر يمثل الهيئة العامة لاستيراد السلع التموينية بوزارة التموين؛ والهدف من ذلك استيراد القمح الأسترالى، ومن هنا رأت الحكومة المصرية أن تدرس متطلبات السوق الأسترالى من هذه الناحية، وإيجاد أسواق جديدة للمنتجات المصرية وخاصة المنسوجات القطنية من ناحية أخرى(٢٤).

دعت الحكومة الأسترالية مصر فى يونيو ١٩٦٨م لإرسال وفد تجارى مصرى لزيارتها لدراسة إمكانيات التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين البلدين فى مختلف المجالات(٢٥)، وهدف البعثة الاقتصادية المصرية من هذه الزيارة الوصول إلى نتائج ايجابية فى تصدير السلع إلى السوق الأسترالى خاصة الغزل والمنسوجات القطنية Cotton Textiles والتوسع فى استيراد القمح والصوف الخام من أستراليا، وغير ذلك من السلع التى كانت تستورد، خاصة أن الحكومة الأسترالية سوف تتحمل نفقات سفر وإقامة الوفد التجارى لمدة ثلاثة أسابيع فى أستراليا(٢٦).

وفى ٢٦ يونيو ١٩٦٨م أصدر رئيس الوزراء قرار رقم ١٤٣٧ لسنة ١٩٦٨م، نص على تشكيل البعثة الاقتصادية للسفر إلى أستراليا لمدة ثلاثة أسابيع بدعوة من حكومتها لبحث إمكانيات زيادة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين البلدين(٢٧). والجدير بالذكر أن البعثة الاقتصادية المصرية أثناء زيارتها لأستراليا فى الفترة من ٦ يوليو حتى ٢٧ يوليو ١٩٦٨م قد قامت بالعديد من اللقاءات مع المسئولين ورجال

الأعمال والتجار الأستراليين، كما قامت بالمباحثات مع مديرى البنوك الأسترالية لتسهيل التعامل النقدى والعلاقات المصرفية بشأن التبادل التجارى بين البلدين مثل:

- البنك الأهلى الأسترالى فى ملبورن The National Bank of Australia LTD, Melbourne.
- البنك الاقتصادى الأسترالى فى ملبورن The Commercial Bank of Australai LTD, Melbourne.
- بنك أدليد الأسترالىThe Bank of Adelaide, Adelaide
- البنك الاقتصادى بسيدنى .The Commercial Bank Co of Sydney
- بنك أستراليا للتجارة والاقتصاد فى سيدنى The Commercial Trading Bank of Australai, Sydney.
- بنك الكومنولث التجارى الأسترالى فى سيدنى The Commonwealth Trading Bank of Australia, Sydney
- بنك أستراليا ونيوزيلند فى ملبورن The Australian& New Zealand Bank LTD, Melbourne. (٢٨).

على هذا النحو وجدت علاقات مصرفية مع البنوك الأسترالية وهى فى الأساس كانت نتيجة التبادل التجارى بين مصر وأستراليا؛ حيث أكد مديرو ومسئولو البنوك الأسترالية للبعثة الاقتصادية المصرية استعدادهم للعلاقات المصرفية مع البنوك المصرية. على أية حال تم الاتفاق بين البعثة الاقتصادية وبنك أستراليا ونيوزيلند على إعادة تسهيلاته الائتمانية لبنك بورسعيد، مع رفع حدود هذه التسهيلات إلى مائة ألف جنيه أسترلينى، على أن تستخدم بنسبة ٧٥ % منها لمدة ١٨٠ يوما والباقى لمدة ١٢٠

يوما، وأن ينظر فى زيادة الحد الائتمانى فى ضوء التطبيق العملى وزيادة حجم المعاملات المصرفية(٢٩).

كذلك تم الاتفاق بين البعثة الاقتصادية وبنك أدليد على حد ائتمانى قدره مائة ألف جنيه أسترلينى يستخدم فى معاملات مصرفية حدها ١٨٠ يوما تحت اعتماد مجلس إدارة بنك أدليد. أيضًا تم الاتفاق بين البعثة الاقتصادية وبنك الكومنولث التجارى الأسترالى بسيدنى على اجراء اتصالات مع بنك بورسعيد لتقرير تسهيل ائتمانى فى حدود مائتى ألف جنيه أسترلينى(٣٠). وما يعيننا فى كل ما سبق أن البعثة الاقتصادية قدمت تقرير إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية جاء فيه أن مصر بالنسبة لأستراليا من وجهة نظر تجارتها الخارجية هى قناة السويس، لكونها الشريان الحيوى الذى يصل أستراليا بالحضارة الأم فى غرب أوروبا(٣١).

وفى ٣١ يناير ١٩٦٩م أرسلت السفارة المصرية فى كانبرا رسالة إلى وزارة الخارجية المصرية مضمونها أن البعثة التجارية الأسترالية سوف تقوم بزيارة القاهرة، ووصلت البعثة الاقتصادية الأسترالية القاهرة يوم الأثنين ١٠ مارس ١٩٦٩م، ورأس البعثة السيد أوستن M.J.Austen مدير التصدير بشركة لينكولن الكهربائية Lincoln Electric Co وكانت البعثة تتكون من ١٧ عضو يمثلون الشئون الاقتصادية والتجارية الأسترالية، وغادرت البعثة القاهرة يوم الجمعة ١٤ مارس من نفس العام، والهدف من هذه الزيارة التعرف على الأسواق المصرية وإمكانية إيجاد أسواق للمنتجات الأسترالية(٣٢). ومن الجدير بالذكر أن شركة النصر للتصدير والاستيراد قامت بدور هام فى التبادل التجارى بين مصر وأستراليا على الرغم أنه لم يكن للشركة فرع فى أستراليا فى ذلك الوقت(٣٣)، والواقع أن الشركة لم تقم بجميع المعاملات التجارية مع أستراليا؛ فإنه ليس من الضرورى أن تكون شركة النصر هى التى قامت بجميع

العمليات التجارية بين البلدين، وإنما قامت العلاقات التجارية والاقتصادية بشكل مباشر بين البلدين.

وقد حققت الشركة نجاحا كبيرا فى مجال استيراد المحاصيل الزراعية من أستراليا وفى مقدمة هذه المحاصيل القمح؛ حيث تعتبر زيارة البعثة التجارية المصرية فى مايو ١٩٧٠م لكانبرا برئاسة السيد محمد غانم رئيس مجلس إدارة الشركة من الزيارات المهمة(٣٤)؛ حيث تم الاجتماع بمجلس القمح الأسترالى (A.W.B)، وتم الاتفاق على توريد أستراليا لكمية من القمح تقدر بنصف مليون طن قمح، وفى أغسطس من نفس العام وقعت الشركة عن طريق ممثلها السيد عبدالعظيم حسنى مع مجلس القمح الأسترالى على توريد ٢٥٠ ألف طن من القمح وذلك بنفس شروط شراء الصفقة السابقة(يتم دفع ٣٠ % مقدما والباقى على أقساط سنوية لمدة ٣ سنوات)(٣٥). عقب ذلك تم الاتفاق بين شركة النصر ومجلس القمح الاسترالى على شحن القمح بواقع ١٠٠ ألف طن شهريا اعتبارا من شهر سبتمبر ١٩٧٠م حتى نهاية شهر يناير ١٩٧١م(٣٦).

وتعتبر الزيارة الاقتصادية التى قام بها الدكتور الهادى المغربى نائب مدير الهيئة العامة للتموين إلى أستراليا فى ٨ سبتمبر ١٩٧٠م من الزيارات المهمة فى التبادل التجارى بين البلدين؛ حيث أثناء زيارته قد أجرى مباحثات مع مجلس القمح الأسترالى بشأن شراء القمح، ونتج عن زيارته زيادة الكمية المشتراه من القمح من أستراليا إلى ٧٥٠.٠٠٠ طن قمح بدلًا من ٥٠٠.٠٠٠ طن قمح(٣٧).

- ثالثًا: حركة التجارة بين البلدين:

شهدت فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى بين مصر وأستراليا. والجدول التالى رقم (١) يوضح التوزيع السلعى لواردات مصر من أستراليا(١٩٥٢ – ١٩٥٣م)(٣٨):

الأصناف	سنة ١٩٥٢م		سنة ١٩٥٣م	
	القيمة بالجنيه المصرى	المقدار بالكيلو جرام	القيمة بالجنيه المصرى	المقدار بالكيلو جرام
لحم بقر وجاموس وعجول	١,٤٤٥	١٠,٧٧٨	١,٠٢٤	٦,٢٩٤
القمح والحنطة رفيعة سمراء	٧٨٥,٠٣١	١٨,٨٢٢,٦٩٥	———	———
زيوت وشحوم وزبدة حيوانية أونباتية مختزلة وغير ذلك لغير الصناعة	٣١	٢٢٨	١٥٢	٩٢٣
شحم حيوانى للصناعة	٤٧,١٥٩	٥٤١,٢٥١	١,٤٩٩	٣٣,٥٠٧
زيت جوز الهند لصناعة الصابون	٣٠,٤٣٥	٢٨١,٤٣٨	١٣١	١,٢٢٦
مربيات وعصارات فواكه مركزة وأمثالها	٤٩,٠٠٠	٥٤٩,٠٤١	١١,٩٧٨	١٢٦,٤١١
طماطم محفوظة وصلصة طماطم	٧٦٧	٩,٣٤٦	٣٠	٢٨٨

ومن الجدول السابق تبين لنا أن القمحَ يمثل المركز الأول من قائمة الواردات المصرية من أستراليا، فقد بلغت قيمة المستورد منه فى عام ١٩٥٢م نحو ٧٨٥,٠٣١ جنيه مصرى. وتعتبر كل من اللحوم والزيوت مثل: زيت جوز الهند، والطماطم المحفوظة من السلع الهامة بالنسبة لتجارة مصر الخارجية مع أستراليا خلال عامى ١٩٥٢م و١٩٥٣م. وبالنسبة للصادرات المصرية إلى أستراليا فقد اشتملت على تصدير المنتجات الزراعية مثل: القطن والبصل المجفف.

والجدول التالى رقم (٢) يوضح التوزيع السلعى لصادرات مصر إلى أستراليا (١٩٥٢–١٩٥٣م)(٣٩):

الأصناف	سنة ١٩٥٢م		سنة ١٩٥٣م	
	القيمة بالجنيه المصرى	المقدار بالقنطار / الطن	القيمة بالجنيه المصرى	المقدار بالقنطار / الطن
القطن	٥١٩,٤٥١	٣٣,٢١٥	١,٠٥٥٤١٩	٨٠,٦٩٠
البصل المجفف	٢٢,٧٨٦	١٠٦	٣,٩٤٧	١٩

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن القطن من أهم السلع التى تصدرها مصر إلى أستراليا؛ فقد بلغت قيمة المصدر منه فى عام ١٩٥٣م نحو ١,٠٥٥٤١٩ جنيه مصرى، وارتفاع قيمة المصدر من البصل المجفف ارتفاعا ملحوظا بداية من عام ١٩٥٢م.

وفى عام ١٩٦١م بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى أستراليا نحو ٢٧,٠٥٣ جنيهًا مصريًا، والواردات الأسترالية إلى مصر ٣,٨٧٥,٨٨٠ جنيهًا مصريًا(٤٠). وكانت أهم صادرات مصر إلى أستراليا خلال الفترة (١٩٦١– ١٩٦٩م) القطن

والمنسوجات القطنية والبصل والفول السودانى والحلويات السكرية والأفلام السينمائية، وفى ضوء الاتصالات التى قامت بها السفارة المصرية بأستراليا فى سبتمبر ١٩٦٩م فإن السلع المصرية التى لاقت رواجا فى الأسواق الأسترالية المنسوجات القطنية والسجاد اليدوى ومنتجات خان الخليلى والأثاث والمصنوعات الجلدية والبترول(٤١). بينما كانت أهم الواردات الأسترالية إلى مصر القمح والصوف الخام ولحم الضأن وسيارت النقل أو الأجرة والآلات والجرارات الزراعية. والجدول التالى رقم (٣) يوضح الميزان التجارى بين مصر وأستراليا (١٩٦١- ١٩٦٥م)(٤٢):

السنة	الواردات	الصادرات	قيمة الميزان بالجنيه المصرى
١٩٦١	٣,٨٧٥,٨٨٠	٢٧,٠٥٣	٣,٨٤٨,٨٢٧
١٩٦٢	١,٨٧١,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	١,٨٢٤,٠٠٠
١٩٦٣	٤٥٤,٠٠٠	١٢٩,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠
١٩٦٤	١,٦١٧,٦٥٢	٩٤,٧٥٩	١,٥٢٢,٨٩٣
يناير- يونيو ١٩٦٥	٤٠٢,٩٣٣	٤١,٩٤٩	٣٦٠,٩٨٤

نستطيع من خلال تحليل الجدول السابق الوقوف على عدة حقائق:

أولًا: العجز المستمر من عام ١٩٦١م حتى يناير- يونيو ١٩٦٥م ويعتبر فى غير صالح مصر.

ثانيًا: العجز الهائل الذى أظهره الميزان عام ١٩٦١م وقدره ٣,٨٤٨,٨٢٧ جنيهًا مصريًا، ويرجع ذلك إلى استيراد مصر بما قيمته ٣,٦٥١,٥٦٨ جنيه مصرى قمح من أستراليا على ثلاث صفقات، ولنفس السبب ظهر العجز فى صالح أستراليا عام ١٩٦٢م إذا استوردت مصر بما قيمته ١,٥٩٥,٠٠٠ جنيه مصرى قمحًا.

ثالثًا: كما نلاحظ أن العجز الذى أظهره الميزان عام ١٩٦٤م؛ فيرجع إلى استيراد مصر الرصاص الخام والجرارات اللازمة للزراعة وألواح الصلب من أستراليا.

رابعًا: الإرتفاع الملحوظ فى قيمة الصادرات المصرية عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤م؛ ويرجع ذلك إلى مجهودات مكتب التمثيل التجارى المصرى بكانبرا(٤٣).

جدول رقم (٤): التوزيع السلعى لصادرات مصر إلى أستراليا(١٩٦١– ١٩٦٥)(٤٤):

السلعة	السنوات / القيمة بالجنيه المصرى				
	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
البصل	ـــ	٣٢,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٤,٩٢٤	٨,٤٦٧
أقمشة قطنية وصوفية	١,٣٥٣	٨,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٦١	١,٩٤٠
نسيج وقطن(٤٥)	٣,١٧١	٥,٠٠٠	٦١,٠٠٠	١١,٢٠٢	٩,٨٠٩
خيوط قطنية	ـــ	ـــ	ـــ	٢٨,٥٣٥	١٤,٢٩٩
فول سودانى بقشرة	١٩,٨٢٥	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
حلويات سكرية	٠,٨٦٤	ـــ	ـــ	١,٧٥٤	٢,٨٤٧
أفلام سينمائية	٠,٩٥٨	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن البصل من أهم السلع التى صدرتها مصر إلى أستراليا، فقد بلغت قيمة المصدر منه فى عام ١٩٦٣م نحو ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى، كذلك ارتفاع قيمة المصدر من المنسوجات القطنية ارتفاعًا ملحوظًا بداية من عام ١٩٦٣م، وأيضا اختفاء الفول السودانى والأفلام السينمائية من قائمة الصادرات المصرية إلى أستراليا بداية من عام ١٩٦٢م(٤٦).

والجدول التالى رقم(٥): يوضح التوزيع السلعى لواردات مصر من أستراليا (١٩٦١- ١٩٦٥م)(٤٧):

السلعة	السنوات / القيمة بالجنيه المصرى				
	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
صوف خام	٦٠,٢١٠	١٤٧,٠٠٠	٢٦١,٠٠٠	١٢٣,٦٤٩	٤٧٨,٨٥٤
لحم ضان	٧٢,٠٧٤	١٢١,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٦,٠٢٠	٣٦,٧٠٩
سيارات نقل أو أجرة	٥٠,٦٤٠	ـــــ	ـــــ	٠,٩٥٠	١,٤٣٠
أجزاء آلات	٠,٦٨٣	ـــــ	ـــــ	٢,٠٦٢	١١,٦٢٤
رصاص خام	١٠,٢٠٤	ـــــ	ـــــ	٢٧٤,٤٦٢	ـــــ
أسلاك وألواح صلب	ـــــ	ـــــ	ـــــ	٢٧٨,١٥٧	ـــــ
قمح	٣,٦٥١,٥٦٨	٥٩٥,٠٠٠	ـــــ	١٣١,٢١٩	٢٤١,٠٠٠
قطع غيار جرارات	ـــــ	ـــــ	ـــــ	٢٠٤,٧٤٥	٧٦,٥٦٩
جرارات	ـــــ	ـــــ	ـــــ	٥٢٦,٣٩١	ـــــ

ويتبين لنا من الجدول السابق الآتى:

أولًا: الارتفاع التدريجى فى قيمة الواردات المصرية من أستراليا خاصة عامى ١٩٦١ و١٩٦٢م، ويرجع ذلك إلى كميات القمح التى تعاقدت عليها مصر خلال تلك الفترة.

ثانيًا: يمثل القمح المركز الأول من قائمة الواردات المصرية من أستراليا ثم يليه فى المركز الثانى الصوف واللحوم الأسترالية.

ثالثًا: استوردت مصر الجرارات الزراعية لأول مرة عام ١٩٦٤م ولا غرابة فى ذلك بعد أن اتجهت أستراليا إلى التصنيع الثقيل.

رابعًا: يعتبر الصوف الخام من أهم السلع التى استوردتها مصر من أستراليا؛ إذ يلاحظ أنه فى النصف الأول من عام ١٩٦٥م استوردت مصر ما قيمته ٤٧٨,٨٥٤ جنيه مصرى صوفًا(٤٨).

وعلى أية حال بدأ المستورد الأسترالى يتعرف على السلع المصرية خاصة بعد انشاء مكتب التمثيل التجارى فى أستراليا الذى أنشئ عام ١٩٦١م. ومن الجدير بالذكر أنه يقع على المصدر المصرى عبُء موازنة التجارة المصرية مع السوق الأسترالى؛ وعليه فالباب مفتوح أمام الجهات المسئولة عن التصدير فى مصر لتقوم بتصدير السلع المصرية إلى أستراليا(٤٩). والجدول التالى رقم(٦) يبين الواردات والصادرات بين مصر وأستراليا (١٩٦٦– ١٩٦٩م)(٥٠):

السنة	واردات مصر من أستراليا		صادرات مصر إلى أستراليا	
١٩٦٦ – ١٩٦٧م	قمح	٢,٨٤٨,٠٠٠ دولار	منسوجات	١٤٣, ٠٠٠ دولار
	صوف	٢,٠٩٣,٠٠٠ دولار	فواكه وخضروات	٤٢, ٠٠٠ دولار
	متنوعات	٨٩٠ ,٠٠٠ دولار	متنوعات	٢٤, ٠٠٠ دولار
	إجمالى	٥,٨٣١,٠٠٠ دولار	إجمالى	٢٠٩, ٠٠٠ دولار
١٩٦٧ – ١٩٦٨م	صوف	٢,٧٧٦,٠٠٠ دولار	بترول خام	٤٨٨,٠٠٠ دولار
	متنوعات	٤٥١,٠٠٠ دولار	منسوجات	٨٤,٠٠٠ دولار
	إجمالى	٣,٢٢٧,٠٠٠ دولار	متنوعات	٢٥,٠٠٠ دولار
			إجمالى	٥٩٧,٠٠٠ دولار
١٩٦٨ – ١٩٦٩م	صوف خام	٣,١٣٠,٠٠٠ دولار	بترول خام	٣,٩٨٠,٠٠٠ دولار
	غزل صوف	٧٤,٠٠٠ دولار	منسوجات	١٤٩,٠٠٠ دولار
	زبيب	٧٢,٠٠٠ دولار	متنوعات	٧١,٠٠٠ دولار
	إجمالى	٣,٢٧٦,٠٠٠ دولار	إجمالى	٤,٢٠٠,٠٠٠ دولار

يتبين لنا من الجدول السابق أن الفترة (١٩٦٦- ١٩٦٩م) شهدت حركة نشاط تجارى بين مصر وأستراليا، وكانت أهم الصادرات المصرية إلى أستراليا المنسوجات القطنية والفواكه والخضروات والبترول الخام، بينما كانت أهم الواردات الأسترالية إلى مصر القمح والصوف، ويتضح مما سبق أن الميزان التجارى خلال الفترة (١٩٦٦-١٩٦٨م) كان فى صالح الجانب الأسترالى؛ وذلك لحاجة مصر الماسة من القمح والصوف، بينما كان الميزان التجارى خلال العام (١٩٦٨- ١٩٦٩م) لصالح الجانب المصرى وذلك لحاجة أستراليا الشديدة من المنسوجات القطنية المصرية والبترول الخام المصرى.

- رابعًا: سياسة الانفتاح الاقتصادى فى كل من مصر وأستراليا:

شهد التاريخ الاقتصادى المصرى العديد من التغيرات والتعديلات منذ تولى محمد على حكم البلاد فى النصف الأول من القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها البلاد خلال هذه الحُقب من الزمن، وكان لهذه التغيرات وتلك التعديلات آثارها المباشرة وغير المباشرة على التجارة الخارجية للبلاد:

١- شهدت الفترة من أوائل الستينيات حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين التحول الاشتراكى للاقتصاد القومى وقيام الدولة خلالها بالسيطرة شبه الكاملة على وسائل الإنتاج والتوزيع والتجارة الخارجية.

٢- شهدت الفترة من منتصف السبعينيات حتى أوائل التسعينيات تحول الاقتصاد من سياسة التخطيط المركزى ليعود إلى سياسة الباب المفتوح وهى السياسة التى أطلق عليها اسم "سياسة الانفتاح الاقتصادى"(٥١). وهذه السياسة تبنتها السلطات المصرية عندما طرحت ورقة أكتوبر مقدمة من الرئيس محمد أنور السادات فى مايو ١٩٧٤م(٥٢).

٣- شهدت الفترة من الربع الأول من عام ١٩٩١م ومازالت مستمرة حتى الآن، وهى المرحلة التى بدأت خلالها الحكومة بعملية إصلاح شامل لمسار الاقتصاد القومى(٥٣).

وعلى الصعيد الآخر فى أستراليا، اعتمدت سياسة أستراليا الخارجية على إقامة العلاقات المتنوعة الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والتعاون الاقتصادى والتبادل التجارى مع العديد من دول العالم(٥٤). أعلنت أستراليا فى مؤتمر هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة ١٩٦٤م تطبيقها لنظام التعريفة الجمركية على وارداتها من الدول النامية The Australaian System of Preferances for Development Countries والهدف من ذلك النظام مساعدة أستراليا للدول النامية وتحسين صادراتها وعلاقاتها التجارية معها، وقد طبقت أستراليا هذا النظام على وارداتها من الدول النامية منذ مايو ١٩٦٥م(٥٥). والجدول التالى رقم (٧) يوضح السلع المعفاة من الرسوم الجمركية التى استوردتها أستراليا من الدول النامية فى ذلك الوقت(٥٦):

مسلسل	أنواع السلع
١	سلع من القرون والعاج والصدف والأحجار بشرط كونها من أعمال النقش والحفر أو النحت
٢	سلع جلدية مزخرفة
٣	سلع معدنية مطبوعة أو محفورة أو مزخرفة أو مطلية بالمينا أو منقوشة أو مسبوكه
٤	أشغال الفخار المزخرفة
٥	مصنوعات نسيج قطن أو أغلبها من قطن وزنه أقل من ٦ أوقيات فى الياردة المربعة
٦	مصنوعات نسيج حرير
٧	أشغال الخشب المنحوت

من الجدول السابق يتبين لنا أن السلع المعفاة من الرسوم هى فى الأساس الصناعات اليدوية، وتدخل السلع المصرية ضمن هذه القائمة لا سيما منتجات خان

الخليلى، ومصنوعات نسيج القطن والحرير. أما بالنسبة للسلع التى استوردتها أستراليا وطبق عليها نظام التخفيضات من الرسوم الجمركية كما هو موضح فى جدول رقم (٨)(٥٧):

مسلسل	أنواع السلع ونسبة التخفيض
١	السلع التى تبلغ نسبة ١٠ % تخفيض وهى: الصابون، أنواع من السجاد، آلات غسيل وتجفيف للاستعمال التجارى
٢	السلع التى تبلغ نسبة ١٥ % تخفيض وهى: حصر من ألياف جوز الهند، حبال وألياف مجدولة من ألياف جوز الهند، حبال وألياف أخرى، أدوات مكتبية، مراوح كهربائية، كراسى خشبية، أثاثات أخرى، مضارب وكور الكريكت، سلع رياضية
٣	السلع التى تبلغ نسبة ٢٠ % تخفيض وهى: الحلويات، سجاد من الصوف، سلع منسوجات أخرى، آلات غسيل منزلية
٤	السلع التى تبلغ نسبة ٢٥ % تخفيض وهى: اللبان، أدوات لاشغال المعادن
٥	السلع التى تبلغ نسبة ٢٧.٥ % تخفيض وهى: سكاكين مائدة وأدوات للمطبخ

وفى أوائل السبعينيات فاز حزب العمال الأسترالى (A.L.P) فى الانتخابات(٥٨) وتم تشكيل الحكومة بزعامة جوف ويتلام Gough Whitlam (١٩٧٢- ١٩٧٥م) وانتهاجها سياسة الانفتاح الاقتصادى وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية بعدد من الدول العربية وتبنيه سياسة شرق أوسطية متوازنة Evenhanded Middle East Policy(٥٩). وشهدت فترة السبعينيات مرحلة مهمة فى سياسة أستراليا الخارجية بشأن علاقاتها مع دول العالم خاصة الدول الأفريقية وذلك عن طريق التعاون الاقتصادى وفقًا لمشروع الكومنولث الأسترالى لمساعدة

أفريقيا(SCAAP)، الذى نشأ أثناء اجتماع وزراء المالية للكومنولث عام ١٩٦٠م لتقديم المساعدات والدعم المالى والاقتصادى والثقافى والتقنى لأفريقيا(٦٠).

شهدت فترة الثمانينيات مجئ حكومة العمال بقيادة زعيم حزب العمال بوب هوك Bob Hawke (١٩٨٣– ١٩٩١م)، وقد اتسمت سياستها على الصعيد الداخلى بانتعاش الاقتصاد عن طريق تعويم الدولار الأسترالى وتحديد الأجور وإصلاح النظام المصرفى(٦١)، أما عن الصعيد الخارجى فقد نشرت الحكومة الأسترالية فى عام ١٩٨٤م بعض التقارير التى تعتبر مرحلة أساسية فى سياستها الخارجية، مثل تقرير اللجنة الخاصة ببرنامج المساعدات الأسترالية عبر البحار The Report of The Committee to Review the Australian Overseas Aid Program المعروف باسم تقرير جوردون جاكسون Gordon Jackson رئيس اللجنة السابقة الذكر الذى نُشر فى عهد حكومة رئيس وزراء أستراليا بوب هوك، ويوصى التقرير بضرورة تعاون أستراليا مع دول العالم فى المجال الاقتصادى والدبلوماسى والأمنى وغير ذلك(٦٢). والجدول التالى رقم (٩) يوضح التبادل التجارى بين مصر وأستراليا (١٩٨٤– ١٩٨٧م) من خلال تقرير مكتب الإحصاء الأسترالى Australian Bureau of Statistcs عام ١٩٨٨م(٦٣):

العام	صادرات أستراليا إلى مصر	واردات أستراليا من مصر	قيمة الميزان التجارى بـ الألف دولار
	القيمة بـ الألف دولار		
١٩٨٤ –١٩٨٥	٤٤٨.٨٤٤	٣٨٥	٦٣.٨٤٤
١٩٨٥ –١٩٨٦	٥٠٨.١٢٩	٢٨١	٢٢٧.١٢٩
١٩٨٦ –١٩٨٧	٣٤٤.٦٧٩	٢٤١	١٠٣.٦٧٩

يتضح من الجدول السابق العجز فى التبادل التجارى لصالح أستراليا؛ حيث فى عام (١٩٨٤- ١٩٨٥م) بلغ العجز نحو ٦٣.٨٤٤ ألف دولار، وفى عام (١٩٨٥- ١٩٨٦م) بلغ العجز نحو ٢٢٧.١٢٩ ألف دولار، أما عام (١٩٨٦- ١٩٨٧م) فقد بلغ العجز نحو ١٠٣.٦٧٩ ألف دولار؛ ويرجع ذلك لاعتماد التجارة المصرية على المنتجات الأسترالية خاصة القمح.

- خامسًا: مذكرة التفاهم الخاصة بانشاء صومعة القمح بسوهاج موقعة بكانبرا فى ٢٦ / ١١ / ١٩٨٥م:

وقعت كل من حكومتى مصر وأستراليا فى ٢٦ / ١١ / ١٩٨٥م بكانبرا مذكرة تفاهم خاصة بانشاء صومعة للقمح بسوهاج، والهدف منها تخزين القمح الوارد من أستراليا، وعن الجانب المصرى وقع المذكرة كل من الدكتور محمد ناجى شتلة وزير التموين والتجارة الداخلية والدكتور محمود سمير أحمد السفير المصرى بأستراليا، أما عن الجانب الأسترالى وقع المذكرة بيل هايدن Bill Hayden وزير الخارجية الأسترالية. وقد أصدر رئيس الجمهورية فى ١١ أكتوبر ١٩٨٧م قرار رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٧م بشأن الموافقة على توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بانشاء صومعة القمح بسوهاج. وقد وافق مجلس الشعب بجلسته فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٧م على هذا القرار(٦٤).

وقد جاء فى المذكرة إن الجهات المنفذة لمشروع انشاء صومعة للقمح بسوهاج كل من هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز عن الجانب المصرى، ومكتب معونات التنمية الأسترالى التابع لوزارة الخارجية عن الجانب الأسترالى(٦٥). ونصت المذكرة على تشكيل لجنة برئاسة مندوب عن الحكومة المصرية وعضوية ممثلين عن كل من:

- هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز.

– شركة مطاحن مصر العليا.

– الوكيل الأسترالى الذى تعينه الحكومة الأسترالية.

– ممثل السفارة الأسترالية بمصر.

– مدير المشروع المصرى الأسترالى(٦٦).

وجاء فى المذكرة أن تجتمع لجنة إدارة المشروع شهريًا بالقاهرة وسوهاج على التوالى لاستعراض تقدم العمل بالمشروع، وحل أى مشكلات قد تعوق تنفيذ المشروع، ونصت المذكرة أيضا إن الحكومة الأسترالية ستظل مسئولة عن المشروع من الناحية الفنية حتى التسليم النهائى للمشروع، وعلى الحكومة الأسترالية وضع المواصفات الفنية والتصميمات التفصيلية وتطبيقها خاصة فيما يتعلق بموضوعات جودة المشروع ودقة المقاييس وتركيب المعدات وتشغيلها، ويتم ذلك بالتشاور مع الاستشاريين الفنيين المصريين(٦٧).

كذلك نصت المذكرة أن تعمل الحكومة المصرية على تسهيل نقل معدات المشروع من الجمارك ونقلها للموقع بسوهاج، وعليها اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لضمان سلامة العمالة الأسترالية ومعدات المشروع الواردة من أستراليا(٦٨).

– سادسًا: مذكرة التفاهم بشأن توريد القمح بموجب برنامج المعونة الغذائية الأسترالى موقعة بالقاهرة فى ٢٣ / ١ / ١٩٨٨م:

وقعت كل من حكومتى مصر وأستراليا مذكرة تفاهم بالقاهرة فى ٢٣ /١ / ١٩٨٨م بشأن استيراد مصر للقمح الأسترالى؛ حيث يمثل القمح المركز الأول من الواردات المصرية من أستراليا. وقد أصدر رئيس الجمهورية فى ٢٦ مارس ١٩٨٨م قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٨م بشأن الموافقة على توقيع مذكرة التفاهم مع أستراليا والتى تقدم بمقتضاها الحكومة الأسترالية للحكومة المصرية منحة قمح مقدارها ٥٠ ألف طن

للعام ١٩٨٧/ ١٩٨٨م، وقيمتها ٨.٩٠٢.٥٠٠ دولار أسترالى(٦٩). وعن الجانب المصرى وقع المذكرة كل من الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى والدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين والتجارة الداخلية، أما عن الجانب الأسترالى (مكتب المعونة الأسترالية للتنمية التابع لوزارة الخارجية والتجارة الأسترالية) وقع المذكرة ايان هاتشينز Ian Hutcheons (١٩٨٧- ١٩٩٠م) السفير الأسترالى بالقاهرة(٧٠). وقد وافق مجلس الشعب على قرار رئيس الجمهورية الخاص بمذكرة التفاهم مع أستراليا بشأن توريد القمح بجلسته المعقودة فى ٤ مايو عام ١٩٨٨م(٧١).

والجدير بالذكر إن المذكرة جاء فيها ضرورة تصدير أستراليا لنوع جيد من القمح إلى مصر يكون قابل للتسويق وصالح أيضا للاستهلاك الآدمى، كذلك نصت المذكرة على اتباع الحكومة المصرية السياسات والبرامج التى تسهم فى تنمية وزيادة الإنتاج الزراعى من الحبوب الغذائية وتحسين وسائل تخزينها(٧٢).

- سابعًا: التبادل التجارى بين مصر وأستراليا منذ عام ١٩٨٨م:

فى ١٦ فبراير ١٩٨٨م وصل إلى القاهرة بيل هايدن Bill Hayden وزير خارجية أستراليا فى زيارة لمصر لمدة ستة أيام استقبله خلالها الرئيس محمد حسنى مبارك(٧٣)، وقد بحث الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدكتور يسرى على مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع بيل هايدن العلاقات الثنائية بين البلدين ووسائل دعمها فى كافة المجالات، كما تم بحث تطورات الأوضاع الأخيرة فى الأراضى العربية المحتلة والجهود التى بذلتها الدبلوماسية المصرية لدفع مسيرة السلام فى منطقة الشرق الأوسط(٧٤).

تم الاتفاق بين حكومة كل من مصر وأستراليا بشأن اقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وذلك فى ١٨ فبراير ١٩٨٨م، وقد ركز الاتفاق على التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى المشترك بينهما(٧٥). وترجع بداية المفاوضات

عندما قام رئيس وزراء أستراليا بزيارة القاهرة فى فبراير ١٩٨٧م؛ حيث يعتبر السوق المصرى له أهمية كبيرة بالنسبة لتجارة أستراليا الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط(٧٦).

بلغت قيمة الواردات المصرية من أستراليا عقب توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بشأن توريد القمح الموقعة بالقاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٨٨م وفقا لتقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة من يناير إلى أبريل ١٩٨٨م نحو ١١٠٩٣٠ ألف جنيه مصرى بالمقارنة بالفترة من يناير إلى أبريل ١٩٨٧م والتى بلغت ١١٦٥٥ ألف جنيه مصرى، أما الصادرات فقد بلغت قيمتها نحو ٧٠٨ ألف جنيه مصرى خلال الفترة من يناير إلى أبريل ١٩٨٨م مقارنة بالفترة من يناير إلى أبريل ١٩٨٧م والتى بلغت قيمتها نحو ٦٠ ألف جنيه مصرى، ومعنى ذلك القول أن الواردات والصادرات شهدت ارتفاعًا ملحوظًا منذ توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بشأن توريد القمح الموقعة بالقاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٨٨م بين مصر وأستراليا(٧٧).

– ثامنًا: انعكاس التبادل التجارى على العلاقات الاقتصادية بين مصر وأستراليا:

من خلال التبادل التجارى بين مصر وأستراليا، نجد أن السفارة المصرية بكانبرا بحثت المجالات التى يمكن من خلالها تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ورأت السفارة إن مسألة تنمية الروابط التجارية بين مصر وأستراليا سوف تكون من العوامل التى تساعد على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع أستراليا كالتعاون الفنى وتبادل المعلومات الفنية فى مختلف النواحى؛ وذلك لإيجاد نوع من المصالح تساعد على توطيد العلاقات بين البلدين(٧٨). وبعد توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بشأن توريد القمح الموقعة بالقاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٨٨م بين مصر وأستراليا، نجد المزيد من الاتفاقيات والبروتوكولات التى تمت بين البلدين والتى من خلالها تساعد على توطيد العلاقات فى المجال التجارى والتعاون الاقتصادى على النحو التالى:

- مذكرة تفاهم بين البلدين لإجراء اختبار الصادرات الأسترالية من الحبوب إلى مصر فى مارس ١٩٩٧م.
- اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار موقع بالقاهرة فى مايو ٢٠٠١م.
- بروتوكول بشأن تصدير الموالح المصرية للسوق الأسترالى موقع فى سيدنى فى أبريل ٢٠٠٢م.
- مذكرة تفاهم بشأن توفيق مواصفات السلع الهندسية المصرية طبقا لمواصفات السوق الأسترالى فى مايو ٢٠٠٢م.
- مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة المصرية ووزارة الغابات والمصايد الأسترالية موقعة بولاية غرب أستراليا فى أكتوبر ٢٠٠٢م للتعاون فى مجال الإنتاج والصحة الحيوانية وإنتاج وحماية النباتات واستصلاح الأراضى فى المناطق الجافة والرى ونظم إدارة المصايد.
- اتفاق بشأن استيراد القمح الأسترالى بين وزارة الزراعة المصرية ومجلس القمح الأسترالى مايو ٢٠٠٤م(٧٩).
- مذكرة تفاهم بشأن اعتماد التجارة المصرية على الحيوانات الحية الأسترالية Australian Live Animals عام ٢٠٠٦م(٨٠).

وفى النهاية نجد أن أستراليا من أكثر الدول التى وقعت اتفاقات وبروتوكولات للتجارة مع مصر، وهذا يرجع إلى قوة العلاقات التجارية بين البلدين واستمراريتها طوال فترة كبيرة مع وجود تزايد سنوى فى حجم طلب كل دولة منتجات وسلع الدولة الأخرى، وهذا يعبر عن حجم التجارة البينية بين الدولتين الذى تزايد بشكل كبير فى الفترة (١٩٥٢- ١٩٨٨م)، مما اضطر الحكومتين إلى مواكبة هذا التطور فى مجال التعاهد

التجارى، والواقع أن حجم التبادل التجارى قد ظهر أثره فى تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وأستراليا.

على الرغم من وجود تبادل تجارى بين كل من مصر وأستراليا، لكن فى واقع الأمر واجهت الصادرات المصرية فى أستراليا بعض العقبات مما جعل الميزان التجارى يميل غالبًا لصالح أستراليا، ومن أهم تلك الصعوبات اصدار الحكومة الأسترالية تعريفة الطوارئ على المستورد من الأقمشة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٣م، ونظرًا لأنها ستؤثر على بعض المنتجات المصرية، قدم المكتب التجارى المصرى فى كانبرا مذكرة إلى وزارة التجارة الأسترالية تتضمن وجهة نظر المكتب التجارى من ناحية إعادة النظر فى هذه التعريفة، وجاء رد المسئولين الأستراليين بإن الهدف من وضع هذه التعريفة هو حماية الصناعة المحلية الأسترالية(٨١).

ومن النتائج الإيجابية الخاصة بالتبادل التجارى بين مصر وأستراليا التعاون فى مجال الصحة البيطرية، خاصة بعد أن تفشى مرض الحمة القلاعية فى بريطانيا وأوروبا عام ٢٠٠١م الذى أسهم فى حدوث قفزة فى صادرات أستراليا من الأغنام الحية إلى دول الشرق الأوسط(٨٢)، حيث استوردت مصر فى ذلك العام نحو ٢٧١.٤٠١ ألف رأس من الأغنام الأسترالية(٨٣). كذلك من ضمن النتائج الإيجابية للتبادل التجارى بين البلدين أن القمح الأسترالى يتميز عن غيره بانخفاض نسبة الرطوبة، مما جعله فى الترتيب الأول فى الواردات المصرية من أستراليا(٨٤). ومن ضمن النتائج أيضا أهمية السوق المصرى للتجارة الأسترالية؛ حيث يعُد أهم الأسواق فى الشرق الأوسط لتصريف المنتجات الأسترالية مثل القمح والماشية وغير ذلك من المنتجات، وهذا يفسر الأهتمام الأسترالى فى التبادل التجارى مع مصر.

- تاسعًا: الخاتمة:

وبعد أن تعرفنا على العلاقات التجارية بين مصر وأستراليا، من خلال التبادل التجارى، ورأينا السلع التى تم تبادلها بين البلدين، وتعرفنا على دور شركة النصر للاستيراد والتصدير فى دعم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى بين البلدين، وقد اعتمدت الحكومة الأسترالية على استيراد كثير من المنتجات المصرية، وفى المقابل تمكنت مصر من الحصول على السلع وبعض المحاصيل التى قامت عليها العديد من الصناعات، وبذلك تحققت الفائدة المرجوة من التعاون التجارى بين البلدين. واتضح لنا من الدراسة ما يلي:

١- برهن هذا البحث على أن التجارة الخارجية أداة تقرب المسافات البعيدة وتجتاز الحدود بين البلاد وتلغى الفوارق الطبيعية بينها وتضع خيراتها مشاعة لكل البلاد، فعن طريق التجارة الخارجية تستفيد مصر بخيرات العالم شرقًا وغربًا(٨٥). وذلك تحقق عن طريق التبادل التجارى بين مصر وأستراليا.

٢- تميز موقع مصر الجغرافى ساعد على تحول مصر إلى بلد تجارى يخدم مسار التجارة الدولية من جنوب شرق آسيا وأستراليا وشرقى أفريقيا ووسطها إلى بلاد حوض البحر المتوسط وأوروبا بحرًا وبرًا(٨٦).

٣- كشف هذا البحث النقاب عن التبادل التجارى بين مصر وأستراليا منذ الخمسينيات والستينيات حتى توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بشأن توريد القمح الموقعة بالقاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٨٨م بين البلدين.

٤- أشار هذا البحث أن المستورد الأسترالى تعرف على السلع المصرية كالبترول الخام والمنسوجات والملابس القطنية والمنتجات الجلدية ومنتجات خان الخليلى.

٥- أثبت البحث أن العلاقات التجارية بين مصر وأستراليا تعتبر نموذجًا أمام الصادرات المصرية إلى أقصى الشرق وفتح أسواق جديدة فى البلاد التى تقع على طريقها إلى أستراليا.

٦- اتضح من ثنايا هذا البحث أن التعمق فى دراسة الأسواق من ناحية الصادرات والواردات، ووضع إستراتيجية للتصدير تقوم على دعائمها صناعة تصديرية قوية تهتم بالكيف والكم معًا حقق المزيد من حركة التبادل التجارى بين مصر وأستراليا.

الملاحق

ملحق رقم (١)

مذكرة تفاهم بين حكومتى جمهورية مصر العربية واستراليا بشأن إنشاء صومعة القمح بسوهاج، موقعة بكانبرا فى ١٩٨٥/١١/٢٦م[٨٧].

نظرة عامة:

١- تعبر هذه المذكرة عن تفاهم كل من حكومتى مصر واستراليا بشأن مسئوليات ومساهمات كل من الحكومتين فيما يخصهما لإقامة مشروع صوا مع فى مدينة سوهاج.

الهيئات التنفيذية:

٢- ستكون الجهات المنفذة لهذا المشروع:

- عن الحكومة المصرية: هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز.
- عن حكومة استراليا: مكتب معونات التنمية الاسترالى التابع لوزارة الخارجية.

ويمكن لمكتب معونات التنمية الاسترالى ترشيح وكلاء أو مقاولين على درجة كفاءة لتنفيذ أى مهام نيابة عنه. وقد تم ترشيد مجلس القمح الاسترالى وكيلا لإدارة هذا المشروع.

المدة:

٣- تبدأ العمل بهذه المذكرة عند استكمال الإجراءات القانونية والدستورية اللازمة وأن تأكيدها بتبادل الخطابات بين الجانبين. ويعتبر المشروع مبتدأ اعتبارا من ١٩٨٤/١١/٢١م، وسوف تنتهى مساهمة الجانب الاسترالى فى المشروع وكذلك كافة الارتباطات الموضحة بعد نهاية السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٧م أو أى تاريخ آخر يتم تنظيمه بين الحكومتين بناء على مدى تقدم المشروع.

المسئوليات:

٤- تناط مسئولية سياسة وإجراءات الحكومة إلى لجنة تنسيق المشروع، وتضم ممثلين عن وزارة التموين والحكومة الاسترالية، وسوف تجتمع اللجنة التى تشكل برئاسة السيد رئيس مجلس إدارة هيئة المطاحن أو من ينوب عنه بما لايقل عن مرتين فى السنة لمناقشة هذه الإجراءات.

٥- تستند مسئولية تقدم العمل وتوجيه المشروع إلى لجنة لإدارة المشروع، وتشكل اللجنة برئاسة مندوب عن الحكومة المصرية وعضوية ممثلين عن:

- هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز.
- شركة مطاحن مصر العليا.
- الوكيل الاسترالى الذى تعينه الحكومة الاسترالية.
- ممثل السفارة الاسترالية بمصر.
- مديرى المشروع المصرى والاسترالى.

وتجتمع لجنة إدارة المشروع شهريا بالقاهرة وسوهاج على التوالى لاستعراض تقدم العمل بالمشروع، وحل أى مشكلات قد تعوق التنفيذ، كما تتولى إحالة أى موضوعات لا يمكن البت فيها إلى لجنة تنسيق المشروع.

٦- يتم التنفيذ عن طريق منسق المشروع المتفرغ كامل الوقت، والتابع لشركة مطاحن مصر العليا، وممثلين للوكيل والمقاول الاسترالى. وتجتمع هذه المجموعة أسبوعيا بالموقع لوضع خطة العمليات وبرامج العمل قصيرة المدى وحل مشاكل العمل، وأيضا إعداد تقرير تقدم العمل للعرض على لجنة إدارة المشروع، كما تقوم هذه المجموعة بإحالة أى موضوعات أو مشكلات لا يمكن اتخاذ قرار بشأنها إلى لجنة إدارة المشروع.

٧- ستظل الحكومة الاسترالية مسئولة عن المشروع فنيا حتى التسليم النهائى، وعليه فسوف يناط إلى الحكومة الاسترالية، أو وكلائها، أو المقاول المسئولية النهائية عن وضع المواصفات الفنية، والتصميمات التفصيلية وتطبيقها خاصة ما يتعلق بموضوعات مراقبة الجودة- دقة المقاييس- تركيب المعدات وتشغيلها....إلخ.- على أن يتم هذا التصور والتطبيق بالتشاور مع الاستشاريين الفنيين المصريين.

المساهمات:

٨- تنتج مساهمات كل من حكومة استراليا وحكومة جمهورية مصر العربية وتقرر على التوالى بمبلغ ٦.٥ مليون دولار استرالى و٢.٦٨ مليون جنيه مصرى. وسوف تخضع إجراءات الصرف من المكون الاسترالى للمشروع للموافقة المعتادة السنوية للبرلمان فى استراليا.

٩- ستقوم الحكومة المصرية بتدبير تكاليف مساهمتها فى المشروع بالعملة المحلية من عائد بيع المعونات الغذائية الاسترالية.

التقييم:

١٠- يتم تقييم العمل بالمشروع فى أوقات يتم الاتفاق عليها، وتكون مناسبة لكل من حكومتى مصر واستراليا، ويمكن أن يتم هذا التقييم بمعرفة مجموعة مشتركة يتم تعيينها بمعرفة كل من الحكومتين، وتكون مستقلة عن مجموعة العمل بالمشروع.

العمالة:

١١- تتولى الحكومة المصرية تسهيل إجراءات ندب وتوظيف العمالة المطلوبة بمعرفة الحكومة الاسترالية، أو وكيلها، أو المقاول التابع لها، وذلك لخدمة المشروع المنفذ بين الحكومتين عن طريق:

أ- تسهيل اجراءات استخراج تأشيرة الدخول، وتصاريح مزاولة العمل للعاملين بالمشروع.

ب- العاملين بالمشروع للإدارة والإشراف والتدريب لمدة ستة شهور أو أكثر:

- الإعفاء من ضرائب الدخل على المرتبات والحوافز التى تدفعها الحكومة الاسترالية، وإعفاء الأمتعة الشخصية بما فى ذلك الأجهزة الكهربائية والسيارات من الجمارك والضرائب الأخرى، التى يتم إعادة تصديرها بعد الانتهاء من المشروع.
- منح العاملين بالمشروع كافة الحقوق والامتيازات الممنوحة لرعايا الدول الأخرى الذين يتولون تنفيذ مثل هذا المشروع فى مصر.

التوريدات:

١٢- تعفى الحكومة المصرية السلع التالية من الضرائب الجمركية، أو أى ضرائب أخرى مستحق تسديدها أو دفعها:

١- كافة المواد الموردة من استراليا لإنشاء صومعة للقمح بسوهاج.

٢- المعدات، والأدوات، والسيارات المملوكة للمقاول، أو الوكيل، أو الاستشارى الاسترالى التى سيتم استيرادها معفاة من الجمارك تحت أحد التقسيمات التالية وفق طبيعة عمل البند:

– معدات يتم استهلاكها فى عمليات الإنشاء.

– معدات يتم إعادة تصديرها بعد الانتهاء من المشروع.

– معدات تبقى بالمشروع بعد الانتهاء منه.

أ– تقوم الحكومة المصرية بتسهيل نقل واردات المشروع من الجمارك، واستخدام رصيف ميناء الوصول، وتكون مسئولة عن سلامة المعدات، ونقلها للموقع بالسرعة الواجبة.

ب– ستكون المعدات الواردة من استراليا لصالح المشروع متاحة للاستخدام غير المشروط للمشروع، ولا يجوز نقلها لأى استخدام آخر دون موافقة مدير المشروع المعين نيابة عن الحكومة الاسترالية، وهو صاحب الحق فى الرقابة على المعدات نيابة عن الحكومة الاسترالية، وهو صاحب الحق فى الرقابة على المعدات طوال فترة تنفيذ المشروع، أو أى وقت آخر توافق عليه استراليا– ولا يجوز للمدير الاسترالى نقل أى من المعدات تحت بند (١٢)، (١)، (٢) قبل التشاور مع شركة مطاحن مصر العليا.

ج– تقوم الحكومة المصرية باتخاذ اجراءات استخراج التصاريح المطلوبة بالتنفيذ الأعمال المدنية والكهربائية والميكانيكية التى يتم تنفيذها بالموقع.

الالتزامات:

١٣– تقوم الحكومة المصرية بتأمين سلامة الحكومة الاسترالية، ووكيلها، والاستشاريون، والمقاول المعينون، وكافة العمالة الاسترالية من المسئولية المدنية عن أى من الأعمال التى تتم فى نطاق صميم المشروع، فيما عدا تلك التى يصدر بشأنها حكم من أحد المحاكم المصرية ينص على أنها ناتجة عن الإهمال الشديد، أو سوء الاستخدام المتعمد من جانبهم.

التزامات المقاولين:

سوف توضح التزامات المقاولين واستحقاقاتهم للمتطلبات التى قد تنشأ فى تنفيذ أعمال الإنشاء فى عقد الإنشاء وتتضمن الآتى:

- طرق الإنشاءات، والأساليب الفنية، والإجراءات تأمين وحماية العمل وتقدمه، – وأيضا– عدم القدرة على التنفيذ فيما عدا الحالات الناتجة عن أسباب خارجية عن إرادة المقاول.
- الأهمال الجسيم فى أعمال مقاولى الباطن، أو أى من وكلاء المقاول، أو عماله، أو أى شخص يقوم بتنفيذ أى من أجزاء العمل بالمشروع تحت إشرافه.
- إصابة أو وفاة أى طرف ثالث له علاقة بتنفيذ المشروع، وتنتج عن الإهمال الجسيم للعمالة التابعة للمقاول.

١٤- تتخذ الحكومة المصرية إجراءات لازمة لضمان سلامة العمالة الاسترالية وممتلكاتهم، – وأيضا– سلامة معدات المشروع الواردة من استراليا.

الترتيبات المالية:

١٥- من أجل تنفيذ مذكرة التفاهم هذه يقوم كل من مجلس القمح الاسترالى وهيئة المطاحن والصوامع والمخابز بإبرام اتفاقيات مع المقاول الاسترالى المكلف من قبل مجلس القمح الاسترالى، وتحدد هذه الاتفاقيات المساهمات المالية لكل من الطرفين وإجراءات دفعها للمقاول. ويكون المقاول الاسترالى مسئولا أمام مجلس القمح الاسترالى عن أداء أعمال المشروع، وأن يتولى مجلس القمح الاسترالى والحكومة المصرية دفع مستحقاته كل فيما يخصه وطبقا للاتفاقيات المشار إليها.

التعديل:

١٦- يتم تعديل بنود هذه المذكرة فى أى وقت من خلال تبادل الخطابات بين الطرفين الموقعين عليها. تخضع هذه المذكرة لموافقة الأجهزة القانونية والدستورية فى مصر، واعتماد سفارة استراليا بمصر.

تم التوقيع فى كانبرا من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية فى ١٩٨٥/١١/٢٦م

عن الحكومة المصرية	عن الحكومة الاسترالية
د. محمد ناجى شتلة	**مستر بيل هايدن**
وزير التموين والتجارة الداخلية	**وزير الخارجية الاسترالية**
د. محمود سمير أحمد	
سفير مصر فى استراليا	

ملحق رقم (٢)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٧م بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومتى مصر واستراليا بشأن إنشاء صومعة القمح بسوهاج(٨٨)

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم لإنشاء صومعة للقمح بسوهاج بين حكومتى جمهورية مصر العربية واستراليا الموقعة فى كانبرا بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٦م

بعدالاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور قرر:

(مادة وحيدة): ووفق على مذكرة التفاهم لإنشاء صومعة للقمح بسوهاج بين حكومتى جمهورية مصر العربية واستراليا الموقعة فى كانبرا بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٩م وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ صفر سنة ١٤٠٨هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٨٧م

حسنى مبارك

ملحق رقم (٣)

مذكرة تفاهم بشأن توريد قمح بموجب برنامج المعونة الغذائية الاسترالى موقعة بالقاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٨٨م(٨٩)

تعبر "هذه المذكرة" عن تفاهم حكومتى مصر واستراليا بشأن مسئوليات والتزامات كليهما إزاء تقديم منحة قمح لمصر خلال السنة المالية ١٩٨٧/١٩٨٨م.

السلطات المختصة: السلطات المنفذة لهذا التعامل هى:

- عن الحكومة المصرية: وزارة التعاون الدولى (ويشار إليها فيما بعد بـ MIC)، ووزارة التموين والتجارة الداخلية (ويشار إليها فيما يلى بـ MOSIT).
- عن الحكومة الاسترالية: مكتب المعونة الاسترالية للتنمية التابع لوزارة الخارجية والتجارة الاسترالية (ويشار إليها فيما بعد بـ "المكتب").

المدة: تنتهى مسئولية استراليا من تحميل القمح بميناء الشحن فى استراليا على مركب تحددها الحكومة المصرية، وتبدأ هذه المسئولية عند توقيع هذه المذكرة.

التوريدات: تورد الحكومة الاسترالية للحكومة المصرية ٥٠٠٠٠ طن من القمح (فوب) كجزء من برنامج المعونة الغذائية لعام ١٩٨٧/١٩٨٨م وسيكون القمح معدا للشحن فى يناير عام ١٩٨٨م. تضمن الحكومة الاسترالية أن يكون القمح المورد من نوع جيد قابل للتسويق وصالح– أيضا– للاستهلاك الآدمى.

– تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالآتى:

أ– اقتراح الموعد المطلوب لشحن القمح، وذلك فى وقت مبكر بقدر الإمكان.

ب- تكون مسئولة عن سرعة تحميل القمح المورد بموجب هذه المذكرة بميناء الشحن باستراليا، والقيام بإجراءات التلخيص الجمركي، وكذلك سداد جميع رسوم الاستيراد والجمارك، والرسوم العامة الأخرى فى مصر.

ج- اتخاذ كل الإجراءات المعقولة اللازمة لمنع:

١- إعادة تصدير القمح المقدم كمعونة، وكذلك أى منتجات فرعية ناتجة عنه.

٢- تصدير القمح أو منتجاته- لأغراض تجارية أو خلافه- خلال ستة أشهر من تاريخ آخر كمية تم شحنها بموجب المعونة الغذائية الاسترالية.

د- التأكيد بأن يستخدم القمح للاستهلاك الآدمى، وفى حالة بيعه يتم ذلك بسعر السوق المحلى.

هـ- التأكيد بأن يستخدم صافى المبالغ الناتجة عن بيع السلع المقدمة بموجب هذه المذكرة فى أغراض التنمية.

تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بالآتى:

أ- تستمر فى تأكيد اتباع السياسات والبرامج التى تسهم مباشرة فى تنمية المناطق الريفية وتمكن صغار الفلاحين من المشاركة فى زيادة الإنتاج الزراعى.

ب- تتابع بنشاط تحقيق هدف الاعتماد على الذات فى مجال انتاج الحبوب الغذائية وزيادة الإنتاج الزراعى، باتباع سياسات تهدف إلى إتاحة أكبر قدر من البحوث والخدمات الزراعية للفلاحين، مع ضمان أسعار مجزية للإنتاج الزراعى المحلى، مع الاستمرار فى تحسين وسائل تخزين وادارة وتوزيع الحبوب الغذائية.

الملاحق: يكون ملحق هذه المذكرة جزءا لا يتجزأ منها.

السريان: تسرى مذكرة التفاهم هذه من تاريخ توقيعها.

التعديلات: يمكن إدخال تعديلات على هذه المذكرة فى أى وقت بناء على خطابات متبادلة بين الموقعين، وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

تم التوقيع على أصلين باللغتين العربية والإنجليزية بالقاهرة يوم السبت الموافق ١٩٨٨/١/٢٣م، لكل منهما نفس الحجية، وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى.

عن الحكومة المصرية	عن الحكومة الاسترالية
موريس مكرم الله **وزير الدولة للتعاون الدولى**	**د. إيان هاتشينز** **سفير استراليا بجمهورية مصر العربية**
د. جلال أبو الدهب **وزير التموين والتجارة الخارجية**	

ملحق رقم (٤)

الملحق الخاص بمذكرة تفاهم بشأن توريد قمح بموجب برنامج المعونة الغذائية الأسترالى موقعة بالقاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٨٨م(٩٠)

١- تدفع حكومة مصر مبلغا لكل طن تقبله الحكومتان بالجنيه المصرى أو حسب سعر السوق للطن، مقابل المنحة المقدمة من استراليا عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨م وقدرها ٥٠.٠٠٠ طن قمح قيمتها ٨.٩٠٢.٥٠٠ دولار استرالى (فوب).

٢- يضاف المبلغ المتحصل إلى حساب خاص بالبنك المركزى المصرى يسمى "حساب المكون المحلى للمعونة الغذائية الاسترالية AFACFA" ويصرح للسلطة المصرية المختصة "وزارة المالية"- بعد موافقة السلطة التى تحددها الحكومة الاسترالية بالسحب من هذا الحساب.

٣- تستخدم المبالغ المتصلة من "حساب المكون المحلى للمعونة الغذائية الاسترالية" بعد اتفاق الطرفين فى النشاطات الآتية:

أ- جميع التكاليف المحلية الموضحة بمذكرة التفاهم المنفصلة لمشروعات صوامع القمح، وجميع التكاليف المحلية الخاصة ببرامج التدريب على الصوامع فى مصر.

ب- المبالغ المتبقية بعد تغطية كل احتياجات الميزانية الموضحة فى (أ) أعلاه تستخدم فى أغراض زيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائى طبقًا لما هو وارد بخطة مصر الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخضع هذه الاستخدامات للتشاور بين الحكومتين.

٤- المبالغ المسحوبة من الحساب الخاص والمتعلقة بكل التكاليف المحلية لمشروعات صوامع القمح تودع مقدما- كل ستة أشهر- فى حساب يسمى "الاعتماد المخصص لمشروع صوامع القمح" وفقا للاحتياجات الواردة فى برنامج عمل سنوى تعده وزارة التموين والتجارة الداخلية بموافقة السفارة الاسترالية، أو من ينوب عنها.

٥- يتم السحب من الاعتماد المخصص لمشروع صوامع القمح بناء على تفويض من المسئولين الذين تحددهم السلطات المصرية (وزارة التموين والتجارة الداخلية MOSIT).

٦- يتم السحب من الحساب الخاص لأغراض زيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائى بعد أن يتم تغطية جميع نفقات مشروعات الصوامع والتخزين (فقرة ٣/أ).

٧- تقدم حكومة مصر- علاوة على ذلك- تقريرا إلى السفارة الاسترالية كل ستة أشهر اعتبارا من تمام الإجراءات الدستورية والقانونية المصرية اللازمة، والتى يبدأ بمقتضاها نفاذ مذكرة التفاهم هذه، وحتى انتهاء انفاق المبالغ المحصلة من بيع هذه المنحة بالعملة المحلية واكتمال التوزيع المباشر. تتضمن هذه التقارير بيانا بالمبالغ المحصلة، واستخدامها على ضوء ما ورد بمذكرة التفاهم هذه كما يلى:

أ- المبلغ المحصل.

ب- الإيداع بالحساب الخاص.

ج- التقدم الذى تم إحرازه فى هذه المشروعات.

ملحق رقم (٥)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٨م بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٣م بين جمهورية مصر العربية واستراليا والتى تقدم بمقتضاها الحكومة الاسترالية للحكومة المصرية منحة قمح مقدارها ٥٠ ألـف طن(٩١)

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور

قرر:

(مادة وحيدة): ووفق على مذكرة التفاهم الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٣م بين حكومة جمهورية مصر العربية واستراليا، والتى تقدم بمقتضاها الحكومة الاسترالية للحكومة المصرية منحة قمح مقدارها ٥٠ ألف طن، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ شعبان سنة ١٤٠٨هـ / ٢٦ مارس ١٩٨٨م.

حسنى مبارك

الهوامش

(١) حسن أحمد توفيق: التجارة الخارجية دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٥.

(٢) إسماعيل مصطفى رشدى: تقرير عن مشاكل تنمية تجارتنا الخارجية وعلاقاتنا التجارية، التقارير الاقتصادية الواردة عن التمثيل التجارى سنة ٩٦٩١م، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفى: ٠٠٠٩٥٢/٣/٢٤٧/٢ – ٠٠٧٩

(٣) نفس المصدر.

(٤) أول مرة جاءت أستراليا فى الوثائق المصرية فى مذكرة نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار والوزراء فى ١١ يونيو ١٨٩٠م نمرة ٦١، وجاء فى المذكرة: إن المستعمرة الإنجليزية فى جنوبى أستراليا بلغ عدد سكانها عام ١٨٦٣م ثلاثمائة وخمسين ألف نفس، ودخلها السنوى مليونى جنيه أسترلينى. انظر: وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفى: ٢ / ٣٢ / ٢ / ٠٣٥١٨٢ – ٠٠٧٥

(٥) يؤخذ اسم أستراليا من الكلمة اللاتينية australis وتعنى الجنوبية وهى مأخوذة من الاسم اللاتينى Australis Incognite Legends of Terra أى أساطير عن أرض الجنوب المجهولة، حيث يعود تاريخها إلى العصر الرومانى حتى اكتشفت فى العصور الوسطى وعندها جاء الاسم لكلمة أستراليا. انظر: عبدالغنى عبدالعزيز زيادة: الشرق الأقصى وأستراليا دراسة جغرافية، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٦٢.

(٥) حسن أحمد توفيق: مرجع سابق، ص ٥.

(٦) نبيه الأصفهانى: السياسة الخارجية الأسترالية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩)، يناير ١٩٧٠، ص ٩٥.

(٦) حسن أحمد توفيق: مرجع سابق، ص ٥.

(٧) ديفيد هورنر: المشاركة الاستراتيجية الأسترالية فى الشرق الأوسط: وجهة نظر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٧.

(٨) المرجع نفسه، ص ص ١٢– ١٥.

(9) Nikola Pijovic: From Howard to Abbot: Explaining Change in Australia's Foreign Policy engagement with Africa, Ph.D, History Department, The Australian National University, 2017, P.86

(١٠) صرح رئيس وزراء أستراليا روبرت منزيس R.Menzies أثناء زيارته فى لندن فى أغسطس ١٩٥٦م: " نحن نوافق فى أستراليا على موقف كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بشأن أزمة قناة السويس، ونحن لا نوافق على قرار الرئيس المصرى جمال عبدالناصر الخاص بتأميم قناة السويس". انظر: Nikola Pijovic: Op.Cit, P.86.

(١١) تجاهل رئيس وزراء أستراليا روبرت منزيس نصيحة وزير الشئون الخارجية الأسترالى ريتشارد كيزى Richard Casey بعدم تقديم الدعم الدبلوماسى للبريطانيين تجاه أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦م خوفًا على المصالح التجارية الأسترالية فى الشرق الأوسط " انظر: Nikola Pijovic: OP.Cit, P.86

(١٢) دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر لندن الأول فى ١٦ / ٨ / ١٩٥٦م تحضره الدول المنتفعة بالملاحة فى قناة السويس، واستقر رأى المؤتمر على إدارة قناة السويس بواسطة "هيئة دولية" وعلى الأسس التى نصت عليها اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨م، وحضرت إلى القاهرة لجنة برئاسة روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا لعرض قرارات مؤتمر لندن الأول على الرئيس جمال عبدالناصر، وفشلت هذه البعثة التى كان يرأسها رئيس الوزراء الأسترالى، وغادرت اللجنة مصر فى ٧ / ٩ / ١٩٥٦م، ومن اللافت للنظر فى هذا الصدد أن تهيب جميع أعضاء مؤتمر لندن الأول من رئاسة هذه اللجنة لمقابلة الرئيس المصرى جمال عبدالناصر، إلا أنه قبلها "منزيس" رئيس وزراء أستراليا وهو محامى ضليع وذو جثة ضخمة، وبعد أن تمت هذه المقابلة اعترف يقينا بأن عبدالناصر يتمتع "بكاريزما" مؤثرة. انظر:

F.O.371/119192, Outward Telegram from Commonwealth Relations Office to U.K. High Commissioner in Australia, sent in 15th September 1956.

محمد حسنين هيكل: عبدالناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢م، ص ص ١٥١- ١٥٣.

عبدالرؤوف أحمد عمرو: تاريخ مصر المعاصر (١٩٠٠- ١٩٧٠م)، مكتبة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٣٩. لطيفة محمد سالم: موقف الغرب من تأميم قناة السويس، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم (٤٠)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٢٦. عبدالمنعم إبراهيم الجميعى: علاقة تأميم قناة السويس بحرب ١٩٥٦م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم (٤٠)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٨٢.

(13) Nikola Pijovic: OP.Cit, P.86.

(١٤) ريموند نجار: العلاقات التجارية بين أستراليا والخليج "الآفاق والفرص"، أستراليا والعالم العربى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٧٣.

(15) Geoffrey Bolton: The Oxford History of Australia (1942- 1988), Vol.5, Oxford University Press, 1990, P.149.

(16) Norman Harper and David Sissons: Australia and the United Nations, National Studies on International Organization, Manhattan Publishing Company, New York, 1959, P.127.

(١٧) تقرير عن زيارة البعثة الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة إلى أستراليا خلال الفترة من ٦ يوليو إلى ٢٧ يوليو ١٩٦٨م، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، محفظة ٧٣، ملف ١ / ١٣/ ١٨/ جـ١، بتاريخ (٩ / ١٠ / ١٩٦٥– ٨ / ٩ / ١٩٧٠م)، كود أرشيفى: ٠٠٨٠٦٤– ٠٠٧٩

(١٨) مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد والتجارة إلى السيد رئيس الجمهورية بشأن تشكيل البعثة التجارية للجمهورية العربية المتحدة إلى أستراليا فى مايو ١٩٦٢م، وثائق مجلس الوزراء، قرارات وبعثات ووفود تجارية واقتصادية إلى أستراليا، كود أرشيفى: ٠٠٢٢١٢٦– ٠٠٨١.،

(١٩) نفس المصدر.

(٢٠) تشكلت البعثة التجارية برئاسة الدكتور أحمد نظمى عبدالحميد وكيل محافظ البنك المركزى، والسيد حسنى محمد مسعود مدير عام استيراد المواد التموينية بوزارة التموين، والسيد عبدالعزيز أبوالنيل مراقب عام مصلة السياحة، والسيد عزالدين شريف رئيس مجلس إدارة شركة النصر للملابس والمنسوجات، والسيد أحمد عبدالمنعم الزغبى رئيس مجلس إدارة شركة سفاجا للفوسفات، والسيد محمد نظمى مرسى رئيس مجلس إدارة شركة النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة، والسيد طه عبدالمطلب محمد مستشار شركة مصر للتجارة الخارجية، والسيد مصطفى هنو وكيل مساعد شركة مصر لتصدير الأقطان، والسيد على فهمى طلحه مدير المبيعات بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، والسيد إبراهيم حسبو محمد المدير التجارى لشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار، والدكتور أحمد على بغداد مدير التبريدات واللحوم بالشركة العامة للتجارة الداخلية، والسيد محمد عبدالغفار السيد حجازى الملحق التجارى بالتمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد.

انظر: وثائق مجلس الوزراء، قرارات وبعثات ووفود تجارية واقتصادية إلى أستراليا، ملف رقم ٢٤- ٥ / ٧، كود أرشيفى: ٠٢٢١٢٦ - ٠٠٨١

(٢١) كانبرا Canbera: تقع فى الجزء الجنوبى الغربى لقارة أستراليا، وكانبرا كلمة أسترالية قديمة معناها "الهند" وتعنى أيضا "نقطة الالتقاء". انظر: أحمد صليحة: أستراليا، منف للنشر والخدمات الإعلامية، ١٩٩٥، ص ٢٧.

(٢٢) مجلس الوزراء، وثائق رئاسة الجمهورية، السكرتارية العامة للحكومة المركزية، إدارة المحفوظات، ملف رقم ٢٤- ٥ / ٧، قرارات وبعثات ووفود تجارية واقتصادية إلى أستراليا، كود أرشيفى: ٠٢٢١٢٦- ٠٠٨١

(٢٣) نفس المصدر.

(٢٤) نفس المصدر.

(٢٥) وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، محفظة ٧٣، ملف ١ / ١٣/ ١٨/ جـ١، بتاريخ (٩ / ١٠ / ١٩٦٥- ٨ / ٩ / ١٩٧٠م)، كود أرشيفى: ٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩

(٢٦) مذكرة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة رقم ١١٨٢ بتاريخ ٥/٢٠/ ١٩٦٨م ومذكرة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩م إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن دعوة الحكومة الأسترالية لوفد من الجمهورية العربية المتحدة لزيارة أستراليا، وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، محفظة ٧٣، ملف ١ / ١٣/ ١٨/ جـ١، بتاريخ (٩ / ١٠ / ١٩٦٥- ٨ / ٩ / ١٩٧٠م)، كود أرشيفى: ٠٠٨٠٦٤- ٠٠٧٩.

(٢٧) تكونت البعثة الاقتصادية المصرية للسفر لأستراليا من كل من: السيد محمد محمد شديد رئيس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة، والسيد محمد عباس زكى رئيس مجلس إدارة بنك بورسعيد، والسيد على فهمى طلحه مدير عام المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج. انظر: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، نفس المحفظة ونفس الملف..،

(٢٨) تقرير عن زيارة البعثة الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة إلى أستراليا خلال الفترة من ٦ يوليو إلى ٢٧ يوليو ١٩٦٨م، وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، نفس المحفظة ونفس الملف..،

(٢٩) نفس التقرير..،

(٣٠) وبالنسبة للبنوك الأخرى الأسترالية التى لم تستطع البعثة الاقتصادية المصرية الاتفاق معها بشأن التسهيلات الائتمانية فقد اشارت إلى ضرورة الحصول على موافقة هيئة ضمان الصادرات الأسترالية "The Export Payments Insurance Corp" EPEC. انظر: نفس التقرير..،

(٣١) نفس التقرير..،

(٣٢) رسالة من السفارة المصرية بكانبرا إلى وزارة الخارجية المصرية فى ٣١ يناير ١٩٦٩م، وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، ملف رقم ١ / ١٣ / ١٨ / جـ ١، كود أرشيفى: ٠٠٨٠٦٤ – ٠٠٧٩.

(٣٣) فروع شركة النصر للتصدير والاستيراد فى أفريقيا (نيجيريا، غانا، سيراليون، كينيا، أوغندا، تنزانيا، زامبيا، غينيا، السنغال، مالى، ساحل العاج، النيجر، الكنغو برازفيل، داهومى، ليبيريا) وفى آسيا (لبنان، سوريا، الكويت) وفى أوروبا (باريس بفرنسا). ورغم البُعد المكانى بين مصر وأستراليا، فقد لعبت شركة النصر دورًا فى التبادل التجارى بين البلدين. انظر: تقارير شركة النصر للاستيراد والتصدير لعام ١٩٦٦م، وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفى: ١ / ٢٥١ / ٣ / ٠٠١٥١٥– ٠٠٧٩

(٣٤) تكونت البعثة التجارية المصرية برئاسة السيد محمد غانم رئيس رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد، وكل من السيد مصطفى رشدى مدير إدارة السلع الغذائية بالمؤسسة المصرية العامة للتجارة، والسيد محمد نبيل إبراهيم عضو عن بنك مصر. انظر: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، ملف رقم ١ / ١٣ / ١٨ / جـ ١، كود أرشيفى: ٠٠٨٠٦٤ – ٠٠٧٩.

(٣٥) برقية من السيد محمد غانم رئيس رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد بكانبرا إلى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى ٦ مايو ١٩٧٠م، وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة

الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، ملف رقم ١ / ١٣ / ١٨ / جـ ١، كود أرشيفى: ٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩.

(٣٦) نفس المصدر – الجدير بالذكر أن مجلس الشعب وافق بجلسته المنعقدة فى ٨ يناير ١٩٧٢م على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٧٢ لسنة ١٩٧١م بشأن الموافقة على اتفاقية القمح الدولية لسنة ١٩٧١م التى فتح باب التوقيع عليها فى واشنطن فى الفترة من ٢٩ مارس حتى ٣ مايو ١٩٧١م. انظر: وثائق مجلس الوزراء" اتفاقيات القمح الدولية" خلال السنوات (١٩٦٧-١٩٧١م)، كود أرشيفى: ٢ / ١٧٨ / ١ / ٠٠٠١٠٥ - ٠٠٨١

(٣٧) وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، ملف رقم ١ / ١٣ / ١٨ / جـ ١، كود أرشيفى: ٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩.

(٣٨) وزارة المالية والاقتصاد، مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣م، تصدره إدارة الأبحاث الاقتصادية بالجمارك، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٤، ص ٣٣.

(٣٩) نفس المصدر، ص ص ١٩٧ - ٢١٢.

(٤٠) مذكرة عن العلاقات التجارية بين الجمهورية العربية المتحدة وأستراليا، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا خلال الفترة (٩ /١٠ / ١٩٦٥- ٨ / ٩ / ١٩٧٠م)، محفظة ٧٣، ملف ١ / ١٣ / ١٨ / جـ ١، كود أرشيفى: 0079-008064

(٤١) تقرير من سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى كانبرا فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٩م عن العلاقات التجارية بين مصر وأستراليا، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا خلال الفترة (٩ /١٠ / ١٩٦٥- ٨ / ٩ / ١٩٧٠م)، محفظة ٧٣، ملف ١ / ١٣ / ١٨ / جـ ١، كود أرشيفى: 0079-008064

(٤٢) نفس المصدر.

(٤٣) نفس المصدر.

(٤٤) نفس المصدر. وانظر: التبادل التجارى بين ج.ع. م ودول العالم خلال السنوات (١٩٦٤-١٩٦٦م)، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كود أرشيفى: ٠١٤٠٦٠ - ٠٠٧٩،

(٤٥) مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر احتل القطن أول قائمة المحاصيل الزراعية فى مصر وأخذت زراعته تزداد من عام لآخر، وأصبحت صادراته منذ ذلك الوقت تشكل جزءا كبيرا من الصادرات المصرية. انظر: أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠– ١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٨٤.

(٤٦) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا خلال الفترة (٩ /١٠ / ١٩٦٥– ٨ / ٩ / ١٩٧٠م)، محفظة ٧٣، ملف ١ / ١٣ / ١٨ / جـ ١، كود أرشيفى: 0079-008064

(٤٧) نفس المصدر.

(٤٨) نفس المصدر.

(٤٩) نفس المصدر.

(٥٠) مذكرة إدارة الشئون الآسيوية بشأن استيراد القمح والصوف من أستراليا إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، نفس المصدر.

(٥١) رفقى محمد أمين: السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية "دراسة قياسية تحليلية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦٤.

(٥٢) السيد على إبراهيم زهرة: الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص١٣. عثمان أحمد عثمان: اقتصاديات مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م، ص ٥٨.

(٥٣) رفقى محمد أمين: مرجع سابق، ص ٦٤.

(54) Nikola Pijovic: OP.Cit, PP.95 – 107.

(٥٥) وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، ملف رقم ١ / ١٣ / ١٨ / جـ ١ بتاريخ (٩ /١٠ / ١٩٦٥– ٨ / ٩ / ١٩٧٠م)، كود أرشيفى:٠٠٨٠٦٤ – ٠٠٧٩

(٥٦) نفس المصدر.

(٥٧) نفس المصدر.

(58) Henry Albinski: Australian External Policy under Labor: Content, Process and the National Debate, University of Queensland Press, 1977, P.321.

(٥٩) على القزق: أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا" مؤيد صلب لإسرائيل؟"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص ٨.

(60) Nikola Pijovic: OP.Cit, PP.85-92.

(61) Ibid, PP.85-92.

(62) Ibid, PP. 112 - 113.

(63) Ian Castles: Australian Bureau of Statistcs: 1988 Year Book Australia, No.71, Canberra, P.902.

(٦٤) وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثالثة والثلاثون لسنة ١٩٨٩، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ص ٣٠.

(٦٥) نفس المصدر، ص ٣٢.

(٦٦) نفس المصدر، ص ٣٢.

(٦٧) نفس المصدر، ص ٣٣.

(٦٨) نفس المصدر، ص ص ٣٥- ٣٦.

(٦٩) وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثانية والثلاثون لسنة ١٩٨٨، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ص ٤٩٨.

(٧٠) نفس المصدر، ص ٥٠١.

(٧١) نفس المصدر، ص ٤٩٨.

(٧٢) وقعت حكومتى مصر وأستراليا فى ٢٦ / ١١ / ١٩٨٥م بكانبرا مذكرة تفاهم بشأن انشاء صومعة للقمح بسوهاج، وفى ١١ / ١٢ / ١٩٨٦م وقعت حكومتى البلدين بالقاهرة مذكرة تفاهم بانشاء صوامع القمح فى كل من أدفو وقوص والبلينا. انظر: وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثالثة والثلاثون لعام ١٩٨٩، ص ص ٣١-٥١.

(٧٣) الجمهورية: الثلاثاء ١٦ فبراير ١٩٨٨م، العدد ١٢٤٦٨، وزير خارجية أستراليا يصل القاهرة اليوم، ص ١.

(٧٤) الأخبار: الجمعة ١٩ فبراير ١٩٨٨م، العدد ١١١٥٩، ص ٤.

(75) National Library of Australia: Australian Foreign Affairs Record:Agreement on Trade between the Government of Australia and the Government of the Arab Republic of Egypt, Cairo, 18 February 1988, Department of Foreign Affairs and Trade, Canberra, Australian Treaty Series 1988, No.25, P.63.

(76) Ibid, P.63.

(٧٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الملخص الشهرى لبيانات التجارة الخارجية، عدد أبريل– مايو ١٩٨٨م، مرجع رقم ٥٦–٨٨/١٢٢١١، ص ١١، وعدد أبريل– مايو ١٩٨٩م، مرجع رقم ١٣٣١١–٦٣ / ٨٩، ص ١١.

(٧٨) وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، مصدر سابق.

(79) The Parliament of The Commonwealth of Australia: Expanding Australia's Trade and Investment Relations with North Africa, Joint Standing Committee on Foreign Affairs ,Defence and Trade, May 2006, Canberra, P. 25.

(٨٠) فى الأول من مايو ٢٠٠٤م بحث الدكتور يوسف بطرس غالى وزير التجارة الخارجية مع السيد وارين تروس وزير الزراعة والمصايد الأسترالية امكانية عقد اتفاق تجارة حرة بين مصر وأستراليا يهدف إلى استعداد الجانب المصرى لاستيراد الماشية واللحوم الحية الأسترالية. انظر: الأهرام، العدد ٤٢٨٨٠، الأول من مايو ٢٠٠٤م، مقال لـ ابتسام سعد بعنوان: " غالى يبحث مع وزير الزراعة الأسترالية إبرام اتفاق تجارة حرة بين البلدين"، ص ١٦.

(٨١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، ملف رقم ١ / ١٣ / ١٨ جـ ١، بتاريخ (٩/١٠/١٩٦٥م– ٨/٩/١٩٧٠م)، كود أرشيفى: ٠٠٨٠٦٤– ٠٠٧٩

(٨٢) نفس المصدر، ص ١٦.

(83) The Parliament of The Commonwealth of Australia: Expanding Australia's Trade and Investment Relations with North Africa, Op.Cit, P. 24.

(٨٤) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، ملف رقم ١ / ١٣ / ١٨ جـ ١، بتاريخ (٩/١٠/١٩٦٥م– ٨/٩/١٩٧٠م)، كود أرشيفى: ٠٠٨٠٦٤– ٠٠٧٩

(٨٥) حسن أحمد توفيق: مرجع سابق، ص ص ١٣– ١٤.

(٨٦) موسى محمد صدقى: تقرير بعنوان "المناداة بمزيد من التخصص التجارى للجمهورية بمناسبة الاجراءات المزمع اتخاذها للاصلاح المالى والاقتصادى، التقارير الاقتصادية الواردة عن التمثيل

التجارى سنة ١٩٦٧م، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ملف رقم ٤ – ٦ / ٤ م، كود أرشيفى: ١ / ٢٤٧ / ٣ / ٠٠٠٩١٧ – ٠٠٧٩

(٨٧) وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثالثة والثلاثون لسنة ١٩٩٨، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٣١- ٣٦.

(٨٨) وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثالثة والثلاثون لسنة ١٩٨٩م، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٠.

(٨٩) وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثانية والثلاثون لسنة ١٩٨٨م، مصدر سابق، ص ص ٤٩٩- ٥٠١.

(٩٠) وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثانية والثلاثون لسنة ١٩٨٨م، مصدر سابق، ص ص ٥٠٢- ٥٠٣.

(٩١) وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثانية والثلاثون لسنة ١٩٨٨، مصدر سابق، ص ٤٩٨.

المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة:

– وثائق مجلس الوزراء.

– وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية.

ثانيًا: الوثائق المنشورة:

– وثائق الخارجية المصرية:

وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثانية والثلاثون لسنة ١٩٨٨م والمجموعة الثالثة والثلاثون لسنة ١٩٨٩، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة.

وثائق وزارة المالية والاقتصاد :

وزارة المالية والاقتصاد، مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣م، تصدره إدارة الأبحاث الاقتصادية بالجمارك، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٤.

وثائق الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الملخص الشهرى لبيانات التجارة الخارجية، عدد أبريل– مايو ١٩٨٨م، مرجع رقم ٥٦–٨٨/١٢٢١١، وعدد أبريل– مايو ١٩٨٩، مرجع رقم ٨٩/٦٣–١٣٣١١.

– وثائق الخارجية البريطانية (F.O):

- F.O.371/119192, Outward Telegram from Commonwealth Relations Office to U.K. High Commissioner in Australia, sent in 15th September 1956.

– وثائق المكتبة الوطنية باستراليا National Library of Australia:

- National Library of Australia: Australian Foreign Affairs Record :Agreement on Trade between the Government of Australia and the Government of the Arab Republic of Egypt, Cairo, 18 February 1988, Department of Foreign Affairs and Trade, Canberra, Australian Treaty Series 1988, No.25.

– وثائق لجنة الشئون الخارجية والدفاع والتجارة بالبرلمان الاسترالى:

- The Parliament of The Commonwealth of Australia: Expanding Australia's Trade and Investment Relations with North Africa, Joint Standing Committee on Foreign Affairs, Defence and Trade, Canberra, May 2006.

- وثائق مكتب الإحصاء الاسترالى Australian Bureau of Statistcs:

- Ian Castles: Australian Bureau of Statistcs: 1988 Year Book Australia, No.71, Canberra, 1988.

ثالثًا: المراجع العربية:

- أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠- ١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

- أحمد صليحة: استراليا، منف للنشر والخدمات الإعلامية، ١٩٩٥.

- حسن أحمد توفيق: التجارة الخارجية دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤.

- ديفيد هورنر: المشاركة الاستراتيجية الاسترالية فى الشرق الأوسط: وجهة نظر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

- ريموند نجار: العلاقات التجارية بين استراليا والخليج "الآفاق والفرص"، استراليا والعالم العربى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

- عبد الرؤوف أحمد عمرو: تاريخ مصر المعاصر (١٩٠٠- ١٩٧٠)، مكتبة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣.

- عبدالغنى عبدالعزيز زيادة: الشرق الأقصى واستراليا دراسة جغرافية، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، ٢٠١٤.

- عثمان أحمد عثمان: اقتصاديات مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م.

- على القزق: استراليا والشرق الأوسط: لماذا استراليا" مؤيد صلب لإسرائيل؟"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧.

- محمد حسنين هيكل: عبدالناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢م.

رابعًا: المراجع الأجنبية:

- Geoffrey Bolton: The Oxford History of Australia (1942- 1988), Vol.5, Oxford University Press, 1990.

- Henry Albinski: Australian External Policy under Labor: Content, Process and the National Debate, University of Queensland Press, 1977.
- Norman Harper and David Sissons: Australia and the United Nations, National Studies on International Organization, Manhattan Publishing Company, New York, 1959.

خامسًا: الرسائل العلمية:

– باللغة العربية:

– السيد على إبراهيم زهرة: الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٤٨.

– رفقى محمد أمين: السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية "دراسة قياسية تحليلية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

– باللغة الإنجليزية:

- Nikola Pijovic: From Howard to Abbot: Explaining Change in Australia's Foreign Policy engagement with Africa, Ph.D, History Department, The Australian National University, 2017.

سادسًا: البحوث:

– عبدالمنعم إبراهيم الجميعى: علاقة تأميم قناة السويس بحرب ١٩٥٦م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم (٤٠)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٩٩.

– لطيفة محمد سالم: موقف الغرب من تأميم قناة السويس، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم (٤٠)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٩٩.

– نبيه الأصفهانى: السياسة الخارجية الأسترالية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩١)، يناير ١٩٧٠.

سابعًا: الدوريات:

– الأخبار: العدد ١١١٥٩، ١٩ فبراير ١٩٨٨.

– الأهرام: العدد ٤٢٨٨٠، الأول من مايو ٢٠٠٤م.

– الجمهورية: العدد ١٢٤٦٨، ١٦ فبراير ١٩٨٨م.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 78 August 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)